آكشن إيد
المنطقة العربية

مشاركة المجتمع المدني المحلي والدولي في الإستجابة لإنفجار مرفأ بيروت

إعداد:
د. ماريا بو زيد
و د. كمال أبوشديد

ورقة سياسات عامة بتكليف من **أكشن أيد**

جدول المحتويات

شكر وتقدير	٣
ملخص تنفيذي	٤
خلفية عن الوضع في لبنان	٦
المجتمع المدني في لبنان	٧
دور المجتمع المدني في التغيير الإجتماعي والسياسي	٨
الأدوار المتغيرة لمنظمات المجتمع المدني	٩
التّمويل	١٠
المنهجية	١٠
المشاركون في مجموعات التركيز	١٠
المشاركون من منظمات المجتمع المدني في المقابلات المركزة	١٠
تحليل الخطاب	١١
التحديات	١١
تحليل دور منظمات المجتمع المدني في الإستجابة لإنفجار بيروت	١١
إنفجار مرفأ بيروت في عيون النساء المتضررات	١١
الإستجابة الإنسانية الطارئة	١٢
المسرح الإنساني أثناء التدخل	١٢
مسح سريع للأضرار	١٣
رد الفعل على آليات مسح الأضرار	١٣
التدخل المتأخر	١٣
وعود كاذبة	١٤
«منظمات طفيلية»	١٤
التمييز	١٥
التمييز ضد النازحين السوريين واللاجئين الفلسطينيين	١٥
إدعاءات المحسوبية في مساعدة السوريين	١٦
المحسوبية في مساعدة اللبنانيين	١٦
نتائج متضاربة بشأن المساعدة في المناطق المتضررة	١٦
المحدودية في القدرات	١٧
القيود المتعلقة في وصول المساعدات	١٧
التمييز في التسجيل	١٧
التمييز ضد مجتمع الميم	١٨
سوء المعاملة والمضايقة	١٩
مضايقة العاملين في المجال الإنساني	١٩
نتائج المشاركة في آليات التنسيق	٢٠
التنسيق بين منظمات المجتمع المدني	٢٠
التنسيق مع الحكومة	٢٠
نقص ملحوظ في آليات التنسيق	٢١
الإزدواجية في مسح وتقييم الإحتياجات	٢١
التبرعات المحددة أو المشروطة	٢١
المنافسة بين منظمات المجتمع المدني	٢١
الخاتمة والتوصيات	٢٢

شكر وتقدير

نعرب عن إمتناننا لمنظمات المجتمع المدني التي قدّمت معلومات قيّمة خلال مراحل جمع البيانات. قدّمت منظمة أكشن إيد وهي المنظمة الراعية لموجز السياسة هذا دعمًا فعالًا لتأتي هذه الورقة بثمارها. نتقدم بجزيل الشكر والإمتنان للنساء المتضررات والعاملين في المجال الإنساني على آرائهم التي جعلت كتابة ورقة السياسات العامة هذه ممكنة.

ملخص تنفيذي

قوبل إنفجار مرفأ بيروت غير المسبوق في ٤ آب ٢٠٢٠ بتدخل إنساني سريع من قبل المجتمع المدني المحلي والوطني والمنظمات الدولية. و قد ترافق هذا التدخل السريع في فترة زمنية قياسيّة في المناطق المكتظة بالسكان مع العديد من العقبات بما في ذلك القضايا المتعلقة بالتنسيق بين المنظمات ومع الحكومة وآليات الوصول إلى المناطق المتضررة وكذلك الموارد الضئيلة مقابل الإحتياجات الإجتماعية والإقتصادية الماسة، مما أثارأسئلة حول فعالية التدخل. كان متوقعًا جدًا أن يتم الكشف عن شوائب على صعيد العدل والإنصاف في المساعدات الإنسانية خاصة في الأحياء الفقيرة. يقدّم موجز السياسة هذا بيانات أساسية عن التدخل الإنساني في أعقاب إنفجار مرفأ بيروت بالإعتماد على التجارب الحيّة لمنظمات المجتمع المدني والنساء المتضررات والعاملين في المجال الإنساني. بصفتنا مستشارين بتكليف من أكشن إيد، فإننا نركّز تحليلنا على المساهمة في تحويل النظام الإنساني في لبنان إلى نظام أكثر عدلاً وشفافية بالإستناد على الدروس المستفادة من هذه التجربة المريرة. يتبنى البحث نهج التحول الجندري لأنه يوفّر مساحة تشاركية تعزّز صوت المرأة وتدعو إلى الإدماج والمساواة في الحقوق. تم جمع البيانات خلال الفترة الممتدة من ١ فبراير إلى ٢٩ مارس ٢٠٢١ وشملت منظمات من المجتمع المدني من خلفيات متنوعة وعاملين في المجال الإنساني

ونساء متطوعات من مناطق المدور وخندق الغميق وزقاق البلاط وسن الفيل والجميزة وبرج حمود وبشارة الخوري. تم جمع البيانات من خلال المقابلات المنظمة التي أجريت عبر الإنترنت مع ١٢ مشاركًا يمثلون ٨ من منظمات المجتمع المدني و مجموعات التركيز التي أجريت وجهًا لوجه مع ١٠ نساء متضررات و ٣ عاملين في المجال الإنساني إضافة الى تحليل خطاب عيّنة من مواقع منظمات المجتمع المدني ومصادر ثانوية أخرى. تم ترميز المقابلات موضوعيا بإستخدام برنامج تحليل البيانات النوعية Atlas.ti.

ركّزت النساء المتضررات وكذلك العاملين في المجال الإنساني على دور منظمات المجتمع المدني في التخفيف من الإحتياجات الإجتماعية و الإقتصادية الملحة للمجتمعات الضعيفة من قبل مرحلة الإنفجار بسبب إهمال الحكومة المستمر. نسّقت منظمات المجتمع المدني مع العديد من مؤسسات الدولة بما في ذلك الجيش والبلديات لتحديد إحتياجات المناطق المتضررة والوصول إليها. لم يكن التنسيق إستراتيجيًا وإنما تكتيكيًا قائمًا على إطار عمل إنساني وطني. كانت البيروقراطية والتضارب في تقديم الخدمات الإنسانية من بين أسباب التدخل المتأخر أحيانا». علاوة على ذلك أعرب العاملون في المجال الإنساني والنساء المتضررات عن أسفهم لحوادث المحسوبية والتمييز التي جعلت التدخل جزئيًا وغير شامل في بعض الأحيان. أبلغت بعض النساء عن تعرّضهن للإذلال من قبل بعض العاملين في المجال الإنساني وأبدين مخاوفهن بشأن الوعود الكاذبة بتقديم المساعدة وألقين بظلال من الشك على المنظمات «الطفيلية». بالإضافة إلى ذلك تم الإبلاغ عن حالات تحرّش ضد العاملين في المجال الإنساني. أثارت الأموال المخصصة التي وزّعها الأثرياء اللبنانيون لمساعدة المناطق المختارة أسئلة حول الإنصاف في المجال الإنساني.

يختتم موجز السياسات هذا بتوصيات لوكالات الأمم المتحدة والمنظمات الدولية غير الحكومية والمنظمات غير الحكومية المحلية والوطنية بهدف تعزيز العدالة في المجال الإنساني وكذلك توفير فرص التنمية المستدامة للفئات المهمّشة ولا سيما النساء.

خلفية عن الوضع في لبنان

بلغ عدد سكان لبنان ما يقارب ال٦,٨٠٦,١٨٠ نسمة في عام ٢٠٢١ وتبلغ مساحته ٣٩٥٠ ميلًا مربعًا (١) وفي لبنان فسيفساء من الطوائف التي تتعايش من خلال صيغة تقاسم السلطة المعروفة بإسم التعايش. الواقع أن مأزق لبنان يكمن في إنقسام طوائفه التي فشلت حتى الآن في إقامة دولة قابلة للحياة. تشكّل الإنقسامات الطائفية تحديات أمام العمل المدني الذي يدعو إلى العلمانية والمشاركة ناهيك عن الدفاع عن حقوق المرأة أو حقوق المستضعفين بما في ذلك اللاجئين. كما أن وتيرة الطائفية تتسارع عندما يتم الدفاع عن حقوق الفئات المهمشة مثل النساء واللاجئين. فعلى سبيل المثال يتقاطع التمييز ضد المرأة المتجذر في المجتمع الذكوري السائد مع الطائفية التي تحصر النساء في «الأدوار الأنثوية» المحددة تقليديًا. علاوة على ذلك، لطالما غذّت قضية اللاجئين الإنقسامات الداخلية التي يُنظر إليها على أنها تهديد ديموغرافي للتوازن الطائفي الهشّ. تخلق هذه الظروف أرضية خصبة لممارسة أشكال التمييز ضد اللاجئين. على سبيل المثال يُحرم اللاجئون الفلسطينيون في لبنان من الحصول على العمل اللائق والرعاية الصحية والتعليم. علاوة على ذلك، يعاني النازحون السوريون الذين يمثلون الإضافة الأخيرة إلى تركيبة اللاجئين في لبنان من أوجه حرمان متعددة مماثلة لتلك التي يعاني منها اللاجئون الفلسطينيون. على الرغم من جهود الإغاثة والتنمية التي تبذلها وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا) جنبًا إلى جنب مع المنظمات الدولية والمحلية التي تخدم السوريين النازحين، لا يزال هؤلاء اللاجئين معرّضين للخطر لأن لبنان ليس من الدول الموقعة على إتفاقية اللاجئين لعام ١٩٥١ وبروتوكول عام ١٩٦٧ وليس حتى طرفا في الإتفاقية الدولية لحماية حقوق جميع العمال المهاجرين وأفراد أسرهم.

يعاني لبنان اليوم من أزمة إنسانية معقدة. فقد أدّت الخلافات السياسية المستمرة والفساد المستشري وعجز النظام إلى إضعاف موارد البلاد وجعلت من مؤسساتها العامة مؤسسات معطلة. كما أدت الأزمة الاقتصادية والوباء الحالي وإنفجار مرفأ بيروت مؤخراً إلى تفاقم الأوضاع المعيشية للبنانيين الذين أصبح ٥٥٪ منهم فقراء (٤). تقاطعت الإحتياجات عقب الإنفجار مع المستلزمات الإجتماعية والإقتصادية التي كانت أصلا» ملحة. وتعتبر أكثرية المناطق التي تضررت في إنفجار المرفأ من المجتمعات المكتظّة وتحتوي على مجموعات محرومة وفقيرة. فكشف الإنفجار عن مستويات الفقر الحالية الذي يرجع جزئياً إلى الإهمال الحكومي المزمن. إن نظام المحاصصة الطائفية الذي يبطل التنمية العادلة بين المناطق عامل مسؤول بشكل رئيسي عن هذا التراكم في الإهمال.

و يمكن القول أنه نادرًا ما تمكّن المبادرات الحكومية الفئات السكانية المهمشة وخاصة النساء من الإعتماد على الذات. وصفت سونا من خندق الغميق الظروف المعيشية لأسرتها قائلة: «ليس لدي فراش في المنزل للنوم عليه.» أضافت كارلا من المدور قائلة: «زوجي في الجيش ووضعوا لي نقطة سوداء [لست مؤهلة للحصول على المساعدات] معتبرين أني لست مؤهلة للحصول على المساعدة والآن لا تكفي ال١٠٠ دولار لشراء حليب وحفاضات لطفلي». دفعت الظروف الإجتماعية والإقتصادية المتدهورة المجتمع المدني إلى توجيه تركيزه نحو توفير الخدمات الأساسية وسد الثغرات التي خلّفتها الحكومة.

1-http://srv1.worldometers.info/world-population/lebanon-population/, accessed March 31, 2021.

2-Serhan, W. (2014). Palestinians in Lebanon: A Racialized Minority or One of Many "Others"? Arab Center for Research & Policy Studies.

3-Belényesi1, P. and Abuhaydar, Z. (2017) 'The Palestinian-Lebanese paradox the socio-cultural conundrum of Palestinian refugees in Lebanon: law, economics and culture'. Society and Economy 39(2): 251–270.

4-https://www.unescwa.org/news/Lebanon-poverty-2020, accessed April 4, 2021.

المجتمع المدني في لبنان

سيُستخدم مصطلح منظمات المجتمع المدني كمصطلح مشابه للمنظمات التي تقودها النساء ومنظمات حقوق المرأة جنبًا إلى جنب مع منظمات حوار تعدد الأديان ومجتمع الميم والإغاثة وإعادة التأهيل التي شاركت في عملية في عملية تجميع البيانات الخاصة بموجز السياسة هذا. يتمتّع لبنان بقطاع مدني نابض بالحياة منذ قبل تشكيل الجمهورية اللبنانية عام ١٩٢٦ ويعتبر الأكثر نشاطاً وتقدمياً في الشرق الأوسط (٥). يخدم مجموعة واسعة من مؤسسات الدولة التي تتراوح إهتماماتها من الإغاثة والتنمي الى قضايا النساء والأطفال ومجتمع الميم والأشخاص ذوي الإحتياجات الخاصة واللاجئين والعمال المهاجرين. وهو يعتمد على أحد أكثر قوانين الجمعيات ليبرالية في المنطقة (عبد الصمد ، ٢٠٠٧) (٦) أي قانون الجمعيات العثماني لعام ١٩٠٩ الذي يمكن عزوه إلى قانون الجمعيات الفرنسي لعام ١٩٠١. يعمل المجتمع المدني بموجب المادة ١٣ من الدستور اللبناني لعام ١٩٢٦ الذي «يكفل حماية حرية التجمّع وحرية تكوين الجمعيات». كما يعمل بموجب دستور الدولة في أن «لبنان دولة مدنية وبالتالي الدستور مدني وينصّ على حرية المعتقد (٧)

يتألف المجتمع المدني من مجموعة واسعة من المنظمات غير الحكومية والمنظمات التطوعية الخاصة والجمعيات والمؤسسات الدينية والمنظمات المجتمعية ومنظمات القطاع الرابع وهي من نوعين:

• الجمعيات الإدارية التي تركّز على التنمية والعمل مع الحكومة لتقديم الخدمات الاجتماعية والرفاهية للمواطنين. يشمل هذا الجزء الجمعيات العائلية (الموجودة على نطاق واسع في المناطق الرّيفية) والجمعيات الدينية (التي تشكّل حوالي ٨٠٪ من القطاع التطوعي المحلي في لبنان (كرم ، ٢٠٠٦ مقتبس من حداد ، ٢٠٢٠) (٨). إكتسب هذا القطاع زخماً كشريك للدولة لا سيما في عهد الرئيس الثالث للبنان فؤاد شهاب (١٩٥٨-١٩٦٤) الذي شهد إصلاحات علمانية مهمّة نفذتها حكومة التكنوقراط بما في ذلك تنظيم قانون الجمعيات.

• جمعيات المناصرة التي لعبت دوراً بارزاً في الحياة المدنيّة في لبنان وأقامت شراكات مع المنظمات الدولية والحكومات لمعالجة القضايا المتعلقة بالديمقراطية والنوع الاجتماعي والتعليم والبيئة ومؤخراً الإغاثة وإعادة التأهيل إستجابة لإنفجار مرفأ بيروت.

5-https://www.washingtoninstitute.org/policy-analysis/lebanons-uncivil-society, Accessed February 19, 2021.

6-Abdel Samad, Z. (2007). Civil society in the Arab region: its necessary role and the obstacles to fulfilment. International Journal of Not-for-Profit Law, 9(2), 3–24.

7-https://aawsat.com/home/article/2494591, accessed February 16, 2021.

8-Haddad, T. (2020). Religious Welfare Organizations, Citizenship, and the State in Lebanon. Nonprofit Policy Profit, pp. 1-13. DOI: 10.1515/npf-2019-0040.

يوضح الشكل رقم ١ توزيع منظمات المجتمع المدني لعام ٢٠١٧ التي تغطّي مجموعة من المجالات. يشمل «الناس» منظمات المجتمع المدني لتنمية الأطفال ويشير «التمويل» إلى توفير التمويل المتناهي الصغر لمشاريع التنمية الريفية.

الجدول رقم ١: نطاق عمل منظمات المجتمع المدني (٩)

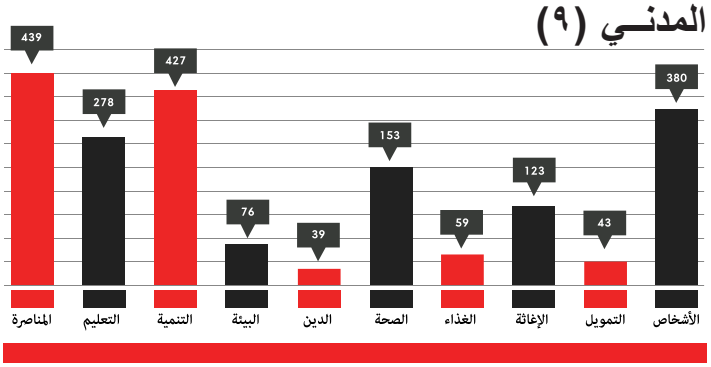

دور المجتمع المدني في التغيير الإجتماعي والسياسي

يلعب المجتمع المدني دور أمين المظالم الذي يدعو إلى المساواة والحماية بالإضافة إلى تعزيز تمثيل أوسع للمرأة في المجالات الإجتماعية والسياسية. كما لعب دورًا مهمًا في التغيير الإجتماعي والسياسي وحقق بعض التقدم على نحو جليدي لأن نظام الكوتا الطائفية يشكل أساس المشاركة على أسس طائفية بدلاً من المشاركة الديمقراطية.أكدت منظمات المجتمع المدني والنساء المتضررات والعاملين في المجال الإنساني بشكل جماعي على الدور المحوري للمجتمع المدني اللبناني في توفير خدمات الصحة والتعليم والإغاثة وإعادة التأهيل.وأكدت سونيا من المدور: "نشعر بالوضع الإقتصادي الحالي بنسبة ٥٠٪ لأن الجمعيات تقدم الدعم. ولكن ماذا لو توقفت عن تقديم هذه المساعدة ؟". أوضحتالمتحدثة بإسم جمعية لبنانيون أثناء المقابلة : «لا أستطيع أن أتخيل كيف كان سيكون الوضع لو لم تكن المنظمات غير الحكومية موجودة في لبنان في خلال هذه الأيام.

بالإضافة إلى تقديم الخدمات الإنسانية ورفع مستوى الوعي ركزت بعض منظمات المجتمع المدني على المرأة وإدماجها في المجتمع نظرًا لإنتشار الممارسات الذكورية التي تنشط أثناء الأزمات. ز أشارت إحدى المتحدثات من المجتمع المدني قائلة»: « غالبا»ما تُنسى إحتياجات النساء والفتيات خلال الأزمات.»في خلال جميع الأزمات وليس فقط بعد إنفجار مرفأ بيروت يشهد العنف القائم على النوع الإجتماعي إرتفاعا كبيرا بشكل عام كنتيجة للغضب والتوتر الذي يعيشه الرجال بسبب الأوضاع الراهنة وسوء التواصل والتواصل السلبي نتيجة التوتر الذي يعيشه الأزواج الخ ... «(أبعاد).

الأدوار المتغيرة لمنظمات المجتمع المدني

خلال الحرب الممتدة من ١٩٧٥ إلى ١٩٩٠ أثّرت السياسات الخلافية والخلاف بين الفصائل اللبنانية المتحاربة على دور العديد من منظمات المجتمع المدني في إستجابتها لحالة الطوارئ مع التركيز على المجتمعات الضيقة وتوفير الخدمات المحلية بدلاً من الخدمات الوطنية.

سمح شلل المؤسسات الحكومية أثناء الحرب الأهلية بزيادة عدد منظمات المجتمع المدني لتلبية إحتياجات المجتمع. وإعتمد المواطنون بشكل متزايد على الخدمات التي تقدمها منظمات المجتمع المدني التي إستفادت من الموارد المالية المتدفقة إلى لبنان من دول الشمال الغربي (كرم ، ٢٠٠٦ مقتبس من حداد ، ٢٠٢٠) (١٠).

مع إشتداد الحرب الأهلية التي إستمرت من العام ١٩٧٥ إلى العام ١٩٩٠ أدت الإنقسامات المجتمعية والجغرافية إلى إضعاف الجهود المبذولة من أجل الأنشطة الوطنية و تم التركيز على المحلية منها. (المرجع نفسه).

بعد إغتيال رئيس الوزراء الأسبق رفيق الحريري عام ٢٠٠٥ دخلت البلاد في خضم زخم سياسي جديد أعاد تنشيط دور منظمات المجتمع المدني في مجال المواطنة والمساواة في مختلف المجالات منها حقوق المرأة والنوع الإجتماعي والإعاقة والسلام والمشاركة والتنمية. يعتبر دور منظمات المجتمع المدني تقدميا» لأنها تتحدى الوصمة القائمة والأحكام المسبقة ووصمة العار مثل تأسيس منظمة حلم التي تعنى بمجتمع الميم والتي لم يتم منحها بعد التسجيل من وزارة الداخلية بعد مرور أكثر من ١٠ سنوات على إنشائها (١١). يعود جزء من التأخير إلى الموضوع الذي يتناوله عمل هذه المنظمة الذي يعتبر «مثيرًا للجدل» لأن العلاقات الجنسية المثلية لا تزال تعتبر «مخالفة للطبيعة» في لبنان وفقًا للمادة ٥٣٤ من قانون العقوبات.

9 https://arab.org/directory/activity/people/region/lebanon/, accessed February 16, 2021.

10 Haddad, T. (2020). Religious Welfare Organizations, Citizenship, and the State in Lebanon. Nonprofit Policy Profit, pp. 1-13. DOI: 10.1515/npf-2019-0040.

أظهرت تحليلات خطاب منظمات المجتمع المدني الوطنية علاقة وثيقة بين سنة التأسيس والإحتياجات الناشئة التي تسعى إلى معالجتها. على سبيل المثال نتج بعد مرور سنتين على زلزال شيم الذي وقع في ١٦ مارس ١٩٥٦ إنشاء منظمات لتقديم المساعدات الإنسانية والصحية الطارئة للسكان المتضررين. عندما تشوهت صورة لبنان نتيجةعدم المساواة الهيكلية التي تجلت في ظهور أحزمة الفقر التي أحاطت بالعاصمة بيروت في أوائل الستينيات تم تأسيس المزيد من منظمات الجمعيات التي تعنى بتقديم الدعم للمجتمعات في المناطق المحرومة.وتجدر الإشارة إلى أن إحدى منظمات المجتمع المدني التي تعمل على تعزيز المساواة بين الجنسين تأسست عام ١٩٧٦ في وقت كانت الحرب الأهلية متفشية.تم تنشيط هذا الإتجاه المدني في منتصف العقد الأول من القرن الحادي والعشرين مع إندفاع واضح في مناصرة مجتمع الميم وحقوق المرأة واللاجئين لا سيما بعد تدفق النازحين السوريين إلى لبنان في عام ٢٠١١ (أنظر إلى الجدول رقم ٢).

الجدول رقم ٢: إتجاه عمل منظمات المجتمع المدني منذ عام ١٩٤٥.

1945	إغاثة السكان المتضررين	1995	إغاثة المحرومين
1958	الإمدادات الصحية / الزلزال	2002	المساعدة الاجتماعية والتمكين
1972	تنمية المستضعفين	2004	LGBTQ
1976	المساواة بين الجنسين	2009	المساواة بين الجنسين
1976	الدعم النفسي والاجتماعي للأطفال	2012	التنمية البشرية
1984	الإغاثة والتمكين	2012	حقوق المرأة
1985	التنمية والتهميش	2014	الإغاثة للمهمشين
1985	إعادة التأهيل والسلام	2020	الإغاثة والتأهيل وإعادة الإعمار

التمويل

يعتمد عمل منظمات المجتمع المدني إلى حد كبير على التمويل الخارجي لذا فهي تقيم علاقات تعاون مع المنظمات الدولية والحكومات لتقديم المشاريع التي غالبًا ما تتوافق مع سياسات وإرشادات الممولين. أعطت ممثلة عن المجتمع المدني من مؤسسة دوائر المثل التالي: «لدينا بالفعل الكثير من الفرص التي تم تمويلها حتى الآن من قبل: اليونسكو وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي والأونروا والاتحاد الأوروبي ووزارة الخارجية الألمانية من خلال دويتشه فيله و كونراد أديناور و أكشن أيد وأيضًا كونسورتيوم مع اليونسكو المغرب من قبل هيئة الأمم المتحدة للمرأة.

وأضافت ممثلة عن جمعية لبنانيون قائلا: « ليس بالأمر السهل تحقيق كل ما تريد هنا في لبنان. ... ولكن برأيي في البداية عليك ضمان الميزانية ». يخصص المجتمع الدولي تمويلا من المانحين للبنان بهدف معالجة الفقر والمساعدة في تحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة.تميل منظمات المجتمع المدني التي تمولها المنظمات غير الحكومية الدولية والحكومات الغربية إلى أن تكون حساسة تجاه قضايا التمييز لأنها تلتزم بالمعايير التي حددها المموّلون بما في ذلك مراعاة تكافؤ الفرص في المجال الإنساني. «تلتزم منظمات المجتمع المدني الممولة وطنيا والتي تتلقى أيضا أموالا من المنظمات غير الحكومية الدولية بالمعايير المحددة في الشروط المرجعية. يجب أن نلتزم بالمتطلبات المحددة في الشروط المرجعية وتطلب هذه المتطلبات منمنظمات المجتمع المدني الإلتزام بعدم التمييز بنهج شامل ونهج قائم على النوع الإجتماعي «(دوائر).

تشير التقديرات إلى أن ٧٤٪ من منظمات المجتمع المدني تتلقى تمويلًا من المنظمات غير الحكومية الدولية بينما يأتي الباقي من القطاع الخاص والتبرعات وفقًا لتقديرات برنامج بناء القدرات الإقليمي - مرفق الجنوب في عام ٢٠١٥(١٢). قدّر ممثل عن منظمات المجتمع المدني أن الميزانية السنوية للمانحين للبنان تزيد عن ١,٢ مليار دولار. ومع ذلك قلّلت بعض منظمات المجتمع المدني من أهمية مثل هذه الأرقام وقدمت مبلغًا أقل. لم نتمكن من التحقق من هذه الأرقام بسبب الغياب شبه التام للمعلومات المالية الشفافة المتاحة للجمهور مما أضعف الأرقام المالية فأصبحت في خانة التخمين والإرتجال. ومع ذلك فقد إتضح من المقابلات مع منظمات المجتمع المدني أن التمويل والإحتياجات الناشئة وجّهت بوصلة الإستجابة الإنسانية.

المنهجية

إعتمد البحث نهج التحول الجندري لأنه يعزز المساواة بين الجنسين وتمكين جميع الفئات الأساسية للتدخل الإنساني(١٣). جاءت البيانات من مصادر متنوّعة بما في ذلك المقابلات مع منظمات المجتمع المدنيومجموعات التركيزشملت نساء متضررات وعاملين في المجال الإنساني و تحليل الخطاب لمواقع منظمات المجتمع المدني.

المشاركون في مجموعات التركيز

شاركت عشر نساء متضررات و ثلاثة عاملين في المجال الإنسانيمن المدور وخندق الغمق وزقاق البلاط وسن الفيل والجميزة وبرج حمود وبشارة الخوري وجهًا لوجهفي مجموعتي تركيز . تجدر الإشارة الى أن هذه المناطق هذه المناطق كانت تحوي أصلا» جيوب فقر سبقت الإنفجار.

المشاركون من منظمات المجتمع المدني في المقابلات المركزة

تم إجراء مقابلات مع ممثلين عن منظمات من المجتمع المدني عبر الإنترنت. و قد شملت إثنا عشر مشاركًا يمثلون ثماني منظمات من خلفيات متنوعة. وغطت المقابلات مواضيع حول التنسيق خلال التدخل وقضايا المساواة في توزيع المساعدات.

تحليل الخطاب

تم تحليل خطاب المنظمات بحسب موقعها الإلكتروني لبحث مدى تقارب الخطاب المعلن مع المقابلات .

11-https://civilsociety-centre.org/paper/civil-society-lebanon-implementation-trap, accessed March 20, 2021.

12-https://eeas.europa.eu/archives/delegations/lebanon/documents/news/20150416_2_en.pdf, accessed May 2, 2021.

13-https://evidenceproject.popcouncil.org/technical-areas-and-activities/gender-transformative-approaches/, accessed January 2, 2021.

التحديات

نظـرًا لإقتصارهـا علـى عـدد صغيـر نسـبيًا مـن المشـاركين من وجهة النظـر المنهجية فـإن النتائج غير قابلـة للتعميم.على الرغـم من هـذه التحديدات، قد تسـاعد التوصيـات ي منـع الحلقـة المفرغـة للتدخـل الإنسـاني غيـر المنصـف وغيـر المنضبـط فـي المسـتقبل.

تحليـل دور منظمـات المجتمع المدني في الإسـتجابة لإنفجـار بيروت

إنفجار مرفأ بيروت في عيون النساء المتضررات

أحـدث إنفجـار مرفـأ بيـروت فـي ٤ آب / أغسـطس ٢٠٢٠ دمـارا فـي العاصمـة ومحيطهـا مصحوبـا بهـزة أرضيـة إرتداديـة رصدتهـا هيئـة المسـح الجيولوجـي الأمريكيـة كحـدث زلزالـي بلغـت قوتـه ٣,٣١٤ درجـة (١٤). وتشـير التقديـرات إلـى أن الإنفجـار تسـبب فـي مقتـل حوالـي ٢٢٠ شـخصًا وإصابـة أكثـر مـن ٦٥٠٠ شـخص وأصبـح حوالـي ٣٠٠٠٠٠ مـن سـكان بيـروت بـلا مـأوى وأصبـح كل مـن اللبنانييـن وغيـر اللبنانييـن بحاجـة إلـى مسـاعدة فوريـة (١). سـونيا مـن مدوروصفـت الإنفجـار بأنه يشـبه نهاية العالم وشـاركت قصتهـا:

«كنـا جميعًـا فـي المنـزل والدتـي البالغـة مـن العمر ٩٠ عامًـا وأحفـادي وأولادي. تطايرت النوافذ والمفروشـات كمـا لـو كنـا فـي خـلاط يـدور بنـا - شـعور مرعـب وغريـب - لـم نسـمع مثـل هـذا الصـوت من قبـل. عندما إندلـع الحريـق الثانـي أصابنا الذعر مرة أخـرى وأخلينا المنطقـة علـى الفـور. إلتجأنـا إلـى بعـض الأقـارب - يلازمنـا الشـعور بالخـوف فـي كل مـرة نذهـب فيهـا إلى الفـراش. «كان الخـوف والقلـق سـائدين. وروت جاكلين مـن بـرج حمـود: «كنـت متجهـة مـع أختـي المريضـة بالسـرطان لتلقـي العـلاج ومـا زلـت أشـعر بالخـوف. تدخلـت المنظمـات لمسـاعدتنا». تسـتدعي النتيجـة المؤلمـة للإنفجـار تدخـلاً نفسـياً كمـا عبـرت منـى وهي نازحـة سـورية: «أصبنـا جميعـا وتشـوّه إبنـي - أطفالـي بحاجـة إلـى عـلاج نفسـي».

بالإضافـة إلـى ذلـك ونتيجـة الإنفجار،أصبـح مـن الصعـب علـى النـاس حمايـة أنفسـهم من كوفيـد ١٩ وتم الإبـلاغ عـن حـالات جديـدة بيـن العامليـن فـي مجـال الرعايـة الصحيـة والإنسـانية (٤).

الإستجابة الإنسانية الطارئة

أنشأت الأمم المتحدة مركز عمليات الطوارئ بقيادة مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية. وأجرى خبراء من فريق الأمم المتحدة لتقييم الكوارث والتنسيق تحليلًا سريعًا للوضع وساعدوا في تنسيق أنشطة الإغاثة إستجابة لإنفجار مرفأ بيروت (١٥). أطلقت الأمم المتحدة وشركاؤها في المجال الإنساني نداءً عاجلاً لحشد ما يقارب ال٥٦ مليون دولار لمساعدة ٣٠٠٠٠٠ شخص فضلاً عن الدعم النفسي والإجتماعي والمساعدة الأساسية للتعافي وإعادة الإعمار (٧). علاوة على ذلك قدم برنامج الأغذية العالميالإمدادات اللوجستية لتمكين مرفأ بيروت من العمل مجددا». كما قام برنامج الأغذية العالمي بتخصيص حصص غذائية للأسر المتضررة من الإنفجار.ووزع الصليب الأحمر والجيش اللبناني مساعدات إغاثية في المناطق المتضررة. هرعت منظمات المجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية الدولية إلى المسرح الإنسانيلتوفير الرعاية الصحية الأساسية والغذاء والمياه والنظافة والمأوى والحماية (١٦). وشارك في التدخل الإنساني مواطنون منظمون ذاتيًا من جميع أنحاء لبنان. أوضحت سونيا من مدينة المدور: «بعد الإنفجار مباشرة جاء أشخاص من طرابلس وكل لبنان للمساعدة.»شارك متطوعون من طلاب المدارس والجامعات في الإستجابة من خلال توزيع المساعدات على العائلات المتضررة إما في شققهم المحطمة أو من خلال نصب الخيام كنقاط مركزية للمساعدة. وشوهد تلاميذ المدارس يحملون المكانس لإزالة الحطام وشظايا الزجاج. وأثنى المشاركون على التضامن والعمل التطوعي الذي خلق جواً إيجابيًا في خضم العذاب. وعلّقت إيمان من الجميزة قائلة: «أود أن أقول إنني شخصيا كنت قد فقدت الأمل تمامًا لكن عندما جاء الشباب للمساعدة في الأيام الأولى أعادوا لي الأمل.» لكنها أضافت: «سرعان ما فقدت الأمل مجددا عندما تم إستغلالنا» في إشارة ضمنية إلى المحسوبية أثناء التدخل. إستخدمت عايدة من مدينة المدورالمثل اللبناني الذي يدل على المحسوبية «كان هناك يد و رجل .»

14-https://www.forbes.com/sites/davidbressan/2020/08/06/beirut-port-explosion-triggers-magnitude-3-earthquake/?sh=106a0dd01426, accessed May 2, 2021.

15-https://www.unocha.org/story/un-and-partners-respond-disaster-lebanon-immediate-deployments-and-assessments, accessed February 20, 2021.

المسرح الإنساني أثناء التدخل

أصبحت المناطق المتضررة في بعض الأحيان مسرحا» للإهمال والسرقة والبيروقراطية وعدم الكفاءة. قالت كارلا من المدور: «في الليلة الأولى كانت جميع الأبواب مفتوحة لذلكوقعت الكثير من السرقات وكنا بحاجة إلى كل شيء.»وأضافت سونيا من نفس المنطقة: «تمت بعض السرقات من قبل عمال الجمعيات». وحول الإهمال أوضحت أمل من سن الفيل: «جاء الجيش بعد أسبوعين لمسح الأضرار».

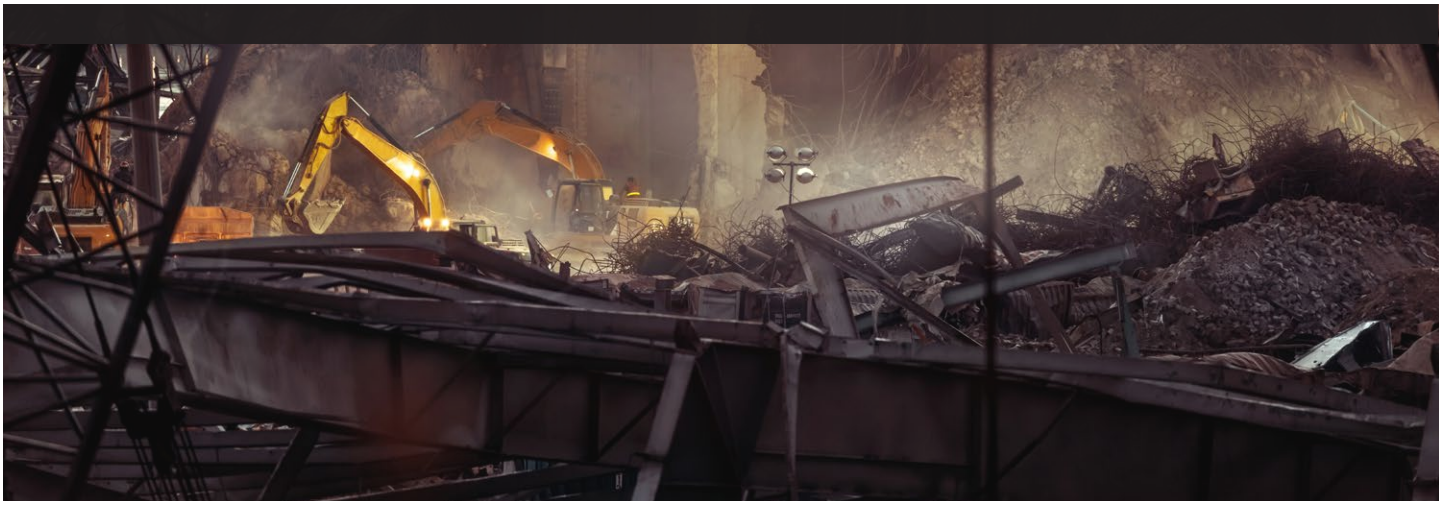

مسح سريع للأضرار

أفاد مسح سريع لـ ٥٥ مركزًا للرعاية الصحية الأولية في بيروت أن ٣٧ بالمائة منها قد تضرر. وأصيب عاملون صحيون في ١٣ بالمائة منها في الإنفجار وأقل من النصف (٤٧ بالمائة) ما زالت قادرة على تقديم خدمات صحية روتينية كاملة. تضرّرت المستشفيات والمدارس ومؤسسات التعليم العالي والمواقع الثقافية والتاريخية مما أدى إلى تحول الهالة الثقافية و السياحية للمناطق الشعبية في بيروت مثل مار ميخائيل والجميزة إلى مناطق منكوبة. كما أجرت المنظمات العاملة في الإيواء تقييما» للإحتياجات وحشدت مواد مقاومة للبرد في حالات الطوارئ وساعدت في الإصلاحات (١٧). كذلك، أجرى المجلس الدنماركي للاجئين من خلال شركائه المنفذين تقييمات مستمرة للإحتياجات فيمناطق مختلفة منبيروت. شمل التقييم ٩٠٩ أسر. أفاد ٨٩ بالمائة من هذه الأسر التي تمت مقابلتها حاجتها الى المساعدة بما في ذلك الرعاية الطبية والصحية. قالت النساء المتضررات إنهن بحاجة إلى جميع أنواع المساعدات في أعقاب الإنفجار مباشرة.

رد الفعل على آليات مسح الأضرار

في ظل الحاجة الماسة للحصول على مساعدة فورية، قلّل الأشخاص المتضررون من أهمية التقييمات السريعة كونهم مهتمين بتلقي المساعدة الفورية أكثر من ملء الاستمارات. قالت أمل من سن الفيل إنها تكره البيروقراطية التي طبعت عملية تقييم الإحتياجات: «إستبيانات، إستبيانات ...». وذهب آخرون إلى أبعد من ذلك متهمين الشباب المتطوعين بالكذب عليهم قائلين بحسب مؤسسة دوائر «سوف تقومون بتقييم هذه الإحتياجات ولكن لن تزودونا بالإحتياجات».

16-https://www.unocha.org/sites/unocha/files/Lebanon%20Flash%20Appeal%20FINAL%2014%20Aug%202020.pdf, accessed May 3, 2021.

17-https://www.unocha.org/story/lebanon-humanitarian-response-continues-one-week-after-port-explosion, Accessed February 19, 2021.

التدخل المتأخر

ربطت النساء المتضررات الإهمال بالتدخل المتأخر. أوضحت كارلا من المدوّر: «كانت الجمعيات بطيئة لذلك بحثت عبر الإنترنت عن جمعيات إضافية فأصبح لدينا منظمتان تعملان في نفس الوقت.»التفسير المحتمل للتدخل المتأخر في بعض المناطق يرجع إلى سوء التخطيط إلى جانب عدم الإستعداد. وأوضحت سونيا من المدور: «ركّزت الجمعيات على أماكن معيّنة بينما كنا نعيش في الحي المقابل للمرفأ مباشرة فجاءت المساعدات بالإتجاه المعاكس.»كان الإنفجار هائلا وغير مسبوق لدرجة أن منظمات المجتمع المدني فوجئت ولم يكن معظمها مستعدا للتعامل مع كارثة بهذا الحجم. قبل الإنفجار ركّزت منظمات المجتمع المدني على قضايا المواطنة وحقوق المرأة والتعليم والتنمية وليس على المساعدات الفورية أثناء الكوارث. أدى عدم وجود تقييم للإحتياجات خلال الأيام الأولى للإنفجار إلى تأجيل التدخل إلى أن يتم تحديد الإحتياجات بشكل صحيح. أوضح أحد ممثلي المجتمع المدني: « في الحقيقة عمّت الفوضى في البداية. لهذه الأسباب و كمؤسسة رينيه معوض قمنا في اليومين الأولين بتوزيع الطعام ثم توقفنا. قررنا أننا لا نريد التوزيع بعد الآن وإنما توفير ما لدينا حتى إستقرار الأمور ومعرفة من هم الأشخاص المحتاجين والتخطيط على المدى الطويل».

كانت خدمات الدولة الفاشلة أحد أسباب بطء الإستجابة. على سبيل المثال، أدى غياب مخطط موحد للمناطق الريفية والحضرية الفقيرة من قبل الحكومة إلى جعل توزيع المساعدات غير فعال. مثلا» حاولت منظمات المجتمع المدني الحصول على معلومات أولية عن الأشخاص المتضررين من خلال الحصول على عناوين المباني من البلديات أو من المخاتير (ممثلو المجتمع المنتخبون) ولكن لم يكن الكثير منها متاح.

وعود كاذبة

كانت التقارير عن الوعود الكاذبة أثناء التدخل شائعة. شاركت سونيا من المدور تجربتها قائلة: «عندما زارتني جمعية كنت أبكي فقال لي عندها المسؤول»لا تبكي سونيا نحن سنتكفل بكل شيء». ولكن بعد ذلك لم يتصل بي أحد.»

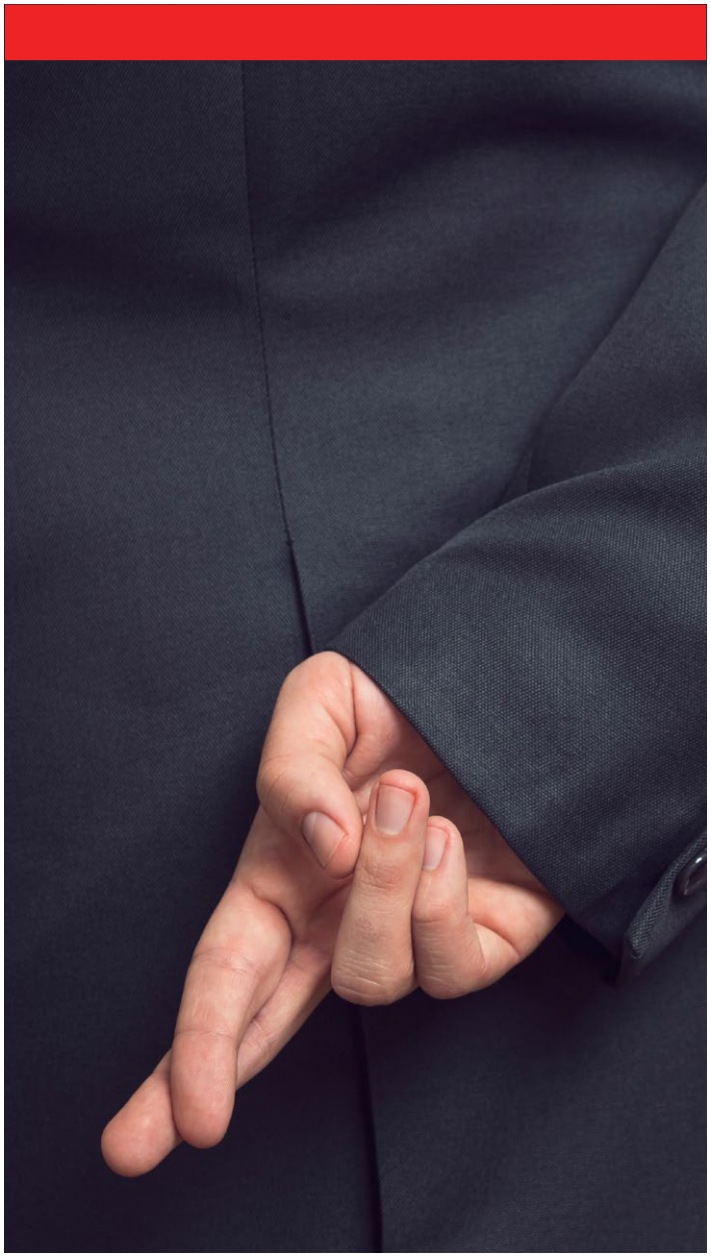

المنظمات الطفيلية

أدى وجود عدد كبير جدًا من منظمات المجتمع المدني مع مجموعات القطاع الرابع أيضا التي تضم متطوعين عفويين في المناطق المتضررة إلى زيادة تعقيد الإستجابة للفاجعة. كارلا من منطقة المدور أوضحت: «بعد الإنفجار مباشرة زارتنا أكثر من ٥٠ جمعية وإلتقطوا الصور وطرحوا الأسئلة. أخذوا معلومات خاصة. لا نعرف من شحنبأسمائنا ".أعرب العاملون في المجال الإنساني والنساء المتضرات عن خيبة أملهم بالمنظمات المبتدئة التي ظهرت فجأة خلال التدخل وتفاخر أعضائها معرّفين عن أنفسهم على أنهم مشاركين نشيطين في الإستجابة للطوارئ من خلال التلاعب بالصور والإبلاغ الكاذب. على سبيل المثال،إلتقط بعض العاملين في هذه المنظمات صورًا لأنفسهم بجوار نافذة أو باب تم ترميمه من قبل آخرين. ووصفت المتحدثة بإسم التجمع النسائي الديمقراطي اللبناني هذه المنظمات بأنها «منظمات طفيلية». أعربت النساء المتضررات عن خيبة أملهن بالدور التدخلي لمنظمات المجتمع المدني الذي إنتهك خصوصيتهن. أكدت المقابلات مع منظمات المجتمع المدني أن بعض المجتمعات المتضررة كانت حذرة بشأن دوافع بعض منظمات المجتمع المدني. إستخدمت هيام وهي عاملة في المجال الإنساني من بشارة الخوري مثلاً لبنانيًا لوصف المنظمات الطفيلية بـ «شوفيني يا منيرة» في إشارة إلى تكوين إنطباع من قبل إمرأة تدعى منيرة تمدح نفسها بنفسها. أعرب ممثل من أديان عن موقف مستقل تجاه منظمات المجتمع المدني قائلا:أعتقد أن المجتمع المدني اللبناني يعاني بالضبط من نفس المشاكل التي يعاني منها المجتمع بشكل عام أو التي تعاني منها الطبقة السياسية. لسوء الحظ، فإن أولئك الذين يبرزون في هذا المجتمع المدني هم قلة قليلة جدًا وأحيانًا لا يتم قبول هذا الرأي». لقد ميّزت النساء المتضررات والعاملين في المجال الإنساني ومنظمات المجتمع المدني بين منظمات المجتمع المدني الصالحة والمنظمات الخادعة. وأشادوا بمنظمات المجتمع المدني التي لعبت دورًا مهمًا في تخفيف العبء عن المجتمعات المتضررة أثناء الإستجابة للطوارئ في حين إنتقدوا بعض المنظمات لا سيّما الناشئة منها التي سارعت إلى التسجيل لدى الحكومة في أعقاب الإنفجار لتصبح مؤهلة للحصول على التمويل.

التمـيـيز

تنوّعـت روايـات المشـاركين حـول التمييـز في توزيع المسـاعدات. تحدّث البعض بشـكل مباشـر عـن التمييز الممارس مـن قبـل الجيـش اللبنـانـي والمواطنين اللبنانيين ضد الفلسـطينيين والسـوريين. تهـرّب آخرون مـن الحديث عن التمييز وفضّلـوا اللجـوء إلـى الأمثـال اللبنانيـة التي قد تشـير أيضًا إلى المحسـوبية في تقديم المسـاعدة. وتحـدّث بعض العاملين فـي المجـال الإنسـاني ومنظمـات المجتمـع المدني عن التمييـز الإيجابي لصـالح السـوريين. ومع ذلك فاللافت هو عدم ذكر التمييـز ضـد المـرأة. ربمـا رضخـت و إعتـادت بعض النسـاء المتضررات على التمييز بين الجنسـين الذي أصبح جـزء مـن هيكلهن السـلوكي بسـبب الأعـراف الذكورية المتجذرة فـي المجتمع اللبنـاني.

التمييز ضد النازحين السوريين واللاجئين الفلسطينيين

ذكر عاملان في المجال الإنسـاني التمييز ضد اللاجئين الفلسـطينيين والنازحين السـوريين وأشـار أحدهم إلى التمييز الـذي مارسـه الجيـش اللبنـانـي. فقالـت إيمـان مـن الجميـزة: «لـديّ موظفـون فلسـطينيون وموظـف سـوري وجميعهم تضـرر ولكنهـم واجهـوا تمييـزًا كبيـرًا. كان الجيـش يـوزّع علـى أسـاس إبـراز بطاقـة الهويـة اللبنانيـة. « وأضافـت: "مـارس الجيـش التمييـز العنصـري و تلقـى البعـض المسـاعدة فيما لـم يتلق الآخـرون شـيئا» «. أمل من زقـاق البلاط التـي وصفـت الجيـش بالخـط الأحمـر أثـارت رد فعـل عصبـي مـن قبـل إيمـان مـن الجميزةالتـي قالـت: «الجيش ليس خطـا أحمـر نحـن خـط أحمـر». أكّـدت هيـام وهي عاملـة في المجال الإنسـاني من بشـارة الخـوري حدوث ممارسـات تمييـز ضـد السـوريين: «واجـه السـوريون فـي الكرنتينـا الكثيـر مـن التمييـز لدرجة أنهـم طـردوا من منازلهـم». منى وهـي نازحـة سـورية تعيـش فـي المـدور ألمحـت إلـى التمييـز الممـارس مـن قبـل جيرانهـا. وأوضحـت: «أما بالنسـبة للمسـاعدات فقـد حصلنـاس علـى المسـاعدة ولـم يحصـل آخـرون عليهـا خـلال المرحلـة الأولـى بعـد الإنفجـار. لقـد إنظلمـت. تطـرق متحـدث بإسـم منظمـات المجتمـع المدنـي بالتفصيـل الـى التمييـز ضـد السـوريين وعـزا ذلـك إلـى التّحيـز وكراهيـة الأجانـب. «هنـاك الكثير من اللاجئين في النبعة ولكن بسـبب الوضع السياسـي والتصورات المسـبقة والوضـع فـي لبنـان والعلاقـة مـع السـكان السـوريين كان لا بـد مـن حـدوث هـذه التّحيـزات. لقـد قيـل أنـه فـي بعـض المناطق كان الناس يبلّغون عن وصول حافلات للاجئين سـوريين لتلقي المسـاعدةولكن نحن لم نشـهد شـخصيا على ذلـك وكنـا نعمـل بشـكل يومـي فـي مناطـق بيـروت. لكـن من الصعـب شـرح الموقف الفعلي بسـبب المفاهيـم الخاطئة الكثيـرة حـول هـذا الأمـر وبسـبب التحيّـز وكراهيـة الأجانب بشـكل كبير أيضـا.»

فـي الواقـع أعـاد إنفجـار مرفـأ بيـروت إلـى الأذهـان معانـاة الوضـع المـروّع الـذي يعانـي منـه مـن وصفهـم المتحـدث بإسـم جمعيـة حلـم بــ «النـاس والمجتمـع واللاجئيـن. «إمتـلأت منطقـة الإنفجار بالشـرطة والجيـش وهـو أمر مخيف للغايـة ويسـبب المشـاكل لبعـض الأشـخاص الذيـن يخشـون الإعتقـال رغـم أنهـم لـم يرتكبـوا أي خطـأ. علـى كل حـال يخـاف النـاس والمجتمـع واللاجئـون كثيـرا مـن الشـرطة والجيـش اللبنانيين بسـبب طريقة معاملتهـم ولأن ممارسـات التعذيـب وسـوء المعاملـة والإعتقـال العشـوائي والتعسّـفي تشـكّل خطورة شـديدة لهـذه المجتمعات"(حلم).

إدعاءات المحسوبية في مساعدة السوريين

على عكس رواية التمييز ضد السوريين زعم حسن وهو أحد العاملين في المجال الإنساني قائلا: «وزعت بعض الجمعيات المساعدات على السوريين فقط لذلك تواصلوا [السوريون] ببعضهم البعض للحصول على المساعدة. « كان من الممكن أن تثير مساعدة السوريين مشاعر الظلم لدى بعض اللبنانيين المتضررين.
و في معرض حديث ممثلة عن أبعاد أن إدعاءات المعاملة التفضيلية للسوريين قالت الأخيرة : «سمعنا ذلك في الميدان - من متضررين يقولون أنه يتم مساعدة السوريين ونسيان اللبنانيين الذين هم في أمس الحاجة للمساعدة على سبيل المثال.»
في الواقع، تكشف مزاعم المحسوبية في مساعدة السوريين عن عقلية تمييزية لدى بعض اللبنانيين. منى وهي نازحة سورية تعيش في المدور قالت: « قالوا جيراني المتواجدون في نفس المبنى إن السوريين كانوا يأخذون المساعدة».

المحسوبية في مساعدة اللبنانيين

وتحدث ممثل عن منظمات المجتمع المدني عن تقييد المساعدات بسبب الأموال المخصصة التي تبرّع بها اللبنانيون الأثرياء لمساعدة مناطق معينة متضررة من الإنفجار. «... هناك الكثير من الأشخاص الأثرياءالذين يعيشون في لبنان ويريدون تقديم الدعم. وذكروا أنهم لا يريدون مساعدة النازحين السوريين أو أي نوع من الجنسيات الأخرى بغض النظر عن الدين «. في حين دعمت تبرعات اللبنانيين الأثرياء التضامن مع الأشقاء اللبنانيين المتضررينفإن الدعم الأحادي الجانب القائم على الجنسية عزز فكرة عدم الإنصاف والشمولية في المجال الإنساني.

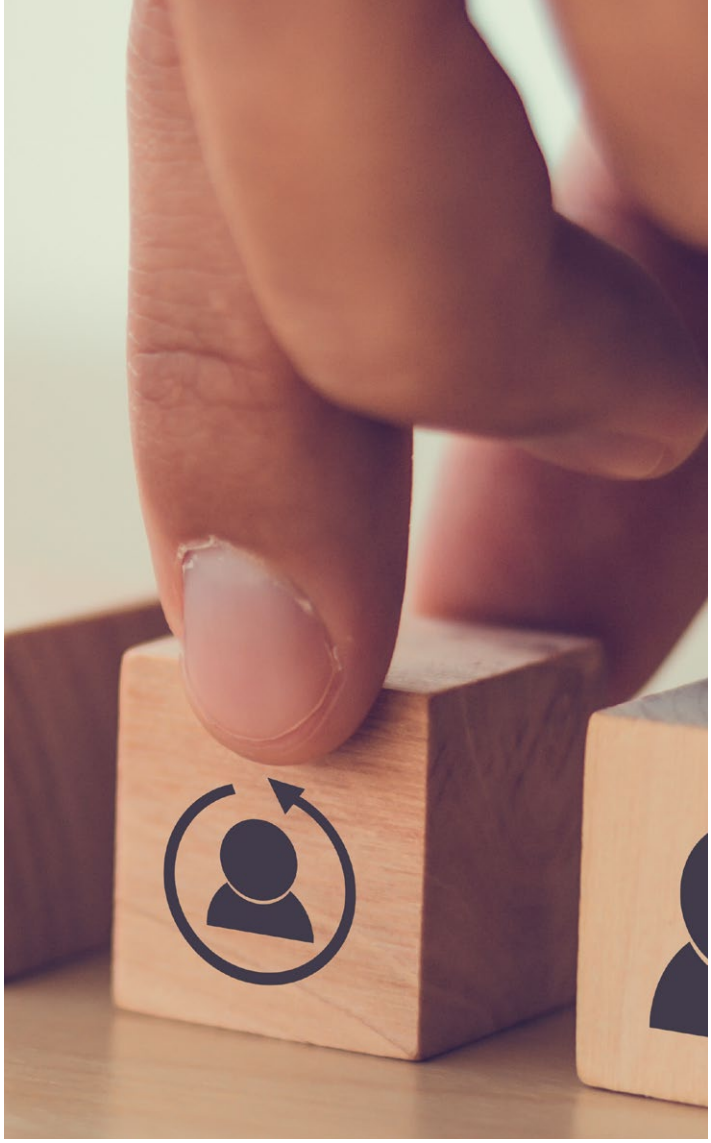

نتائج متناقضة بشأن المساعدة في المناطق المتضررة

لقد حققنا في الإدعاءات التي تفيد بأن المساعدات تم تسليمها بناءً على مناطق ذات أولوية محددة على مقربة من موقع الإنفجار (الجميزة ومار مخايل والأشرفية) في حين أن المناطق المتضررة الأخرى مثل خندق الغميق لم يتم إدراجها على قائمة التدخل ذات الأولوية في البداية. وأدلت أمل وهي عاملة في المجال الإنساني من زقاق البلاط بشهادتها حول تأثير الإنفجار الذي وقع في خندق الغميق والفقر المتفشي الذي كان موجودًا قبل الإنفجار: «أصبحت منطقة خندق الغمق منطقة تعاني من كارثة نفسية.توفي زوجي في الإنفجار بسبب نزيف داخلي جراء الضغط. نقلناه إلى المستشفى وتوفي بعد أربع ساعات. لم ندفع إيجار المنزل منذ خمسة أشهروالييومإتصل بي أحدهم وأخبرني أن زوجي إقترض منه ١٠٠٠ دولار «. أوضحت المتحدثة بإسم أبعاد: «... بالحديث عن أكثر المناطق إهمالاً فهي ليست كرنتينا ولا الجميزة أو الجعيتاوي بل الجهة الأخرى مثل خندق الغميق.

وأكدت سونا ندرة الغذاء في خندق الغميق ولكن أمل قالت عكس ذلك: «غرق الخندق الغميق بالمساعدات وعندما أردنا المساعدة إبتعدنا عن هذه المنطقة.» وأضافت أن جميع سكان خندق الغميق تلقّوا إعانة مالية من سماحة السّيد علي السيستاني في العراق. وكما تقول: «نعم السّيد السيستاني أعطى لكل إنسان مليون ليرة لبنانية سواء كان مسلما أو مسيحيا دون تمييز». أومأت سونا من خندق الغميق برأسها موافقة. ولكن تساءل حسن وهو أحد العاملين في المجال الإنساني عما إذا كان هناك مسيحيون في خندق الغميق أصلا لأن الأغلبية الساحقة في هذه المنطقة هي من الطائفة الشيعية. أدى الإنفجار إلى تنمية التضامن التقليدي بين العراقيين من الطائفة الشيعية وإخوانهم في الدين في خندق الغميق.

المحدودية في القدرات

قالت منظمات المجتمع المدني الأخرى أنها لا تملك الموارد اللازمة للعمل في بعض المناطق وإختارت بدلاً من ذلك تقديم المساعدة الإنسانية للمناطق الأخرى التي تضررت بشكل مباشر من إنفجار المرفأ. «لم نحاول لأننا ذهبنا مرتين وزرنا منزلين ولكن لم تكن لدينا القدرة على فعل المزيد. لو كانت لدينا القدرة لربما كنا سنساعد هناك ولكن على الصعيد المالي، كانت مواردنا محدودة وكان الطلب في الكرنتينا وبرج حمود مخيفا» (لبنانيون).

القيود المتعلقة في وصول المساعدات

وشكلت القيود المفروضة على الوصول الى بعض المناطق و الأحياء عائقا أمام تقديم المساعدة. قالت إحدى النساء اللواتي تمت مقابلتهن إن منظمات المجتمع المدني الخاصة بها لم تُمنح الإذن بزيارة خندق العميق حتى بعد التفاوض مع من وصفتهم بـ «الممثلين الرئيسيين.» منى من بشارة الخوري أوضحت: «حاولنا العمل في خندق الغميق لكننا كنا بحاجة لموافقة الأطراف السياسية». عندما لا يمنح الحزب السياسي المسيطر على منطقة معينة حق الوصول و التحرك الى إحدى المنظمات يجوز لهذه الأخيرة أن تطلب من منظمة أخرى تم منحها الإذن القيام بالعمل نيابة عنها. وجدنا أيضًا أن الشبكات الأحزاب السياسية التي تسيطر على مناطق معينة قد منحتمنظمات المجتمع المدني ذات الطابع السياسيحق الوصول و التحرك. قد يفسر هذا جزئيًا كيف تمكنت بعض منظمات المجتمع المدني المنتمية سياسيًا من العمل في الخندق الغميق دون مواجهة عقبات.

التمييز في التسجيل

روّت النساء تجاربهن الخاصة حول التمييز أثناء عمليات الإغاثة. قالت جاكلين من برج حمود: «نسعى للحصول على المساعدةولكنهم لا يعطون من ليس لديهم أطفال.» لكن عايدة من المدور ألمحت إلى المحسوبية في التسجيل: «إذا أحبوك فسيسجلونك أنت وجميع أفراد أسرتك».في الواقع كان الإنفجار بمثابة مقدمة للكشف عن التمييز الممارس من قبل بعض منظمات المجتمع المدني كما قالت كارلا من المدور:» تلقى بعض الأشخاص مساعدات والبعض الآخر لم يحصل على أي مساعدة» داخل المناطق ذات الأولوية الجغرافية الواحدة. لكي نكون منصفين لم يتمكن البعض من التسجيل لأنهم أخلوا منازلهم فور وقوع الإنفجار كما أكدت منى النازحة السورية من المدور.

التمييز ضد مجتمع الميم

طالت وقائع التمييز في توزيع المساعدات مجتمع الميم أيضا» بحسب جمعية حلم . في الواقع، عكست وصمة العار «المحددة ثقافيًا» الميل إلى إصدار الأحكام على مجتمع الميم من قبل بعض منظمات المجتمع المدني بناءً على أفكار مسبقة وإستبعاد فرصة التعاون معهم أو مع الجمعيات التي تعنى بهم. عرض ممثل من حلم تجربته قائلا: « أول مرة إتصل بنا أي شخص كانت بعد أن بدأ الإتحاد الأوروبي يقول إنه لن يقدم المال إلا إذا تم تضمين مجتمع الميم. لم يتصل بنا أي أحد من هذه المنظمات من قبل لأنهم لا يريدوننا. والآن بعد شهر واحد على حدوث أكبر إنفجار في تاريخ المدينة يقولون لنا يجب أننتكاتف. لا يمكننا أن نثق بهم أبدًا».

مضايقة العاملين في المجال الإنساني

كما وردت تقارير عن مضايقات وتهديدات ضد العاملين في المجال الإنساني قيّدت عمل منظمات المجتمع المدني في مناطق معينة. أوضح حسن وهو عامل في المجال الإنساني قائلا: «الخارجون عن القانون موجودون في جميع المناطق فلماذا يجب أخذ الإذن؟ هذه سلطة بحكم الأمر الواقع. قال لي مسؤول في حركة أمل: «إذا أتيت إلى هذا المكان مرة أخرى فسأكسر رجليك»في إشارة الىالخندق الغميق. وأكدت أمل من زقاق البلاط: نعم قام شبان بضرب متطوعين من جمعية النجدة الاجتماعيةلأنهم يريدون أخذالمساعدات و توزيعها حسب أهوائهم.» أظهرت المقابلات أن التحرش ضدالعاملين في المجال الإنساني لم يقتصر على منطقة معينة. وأوضح حسن وهو عامل في المجال الإنساني قائلا: «حتى في الكرنتينا رافقتني قوات الأمن (الدرك) لتوزيع المساعدات» ما يشير إلى إنعدام الأمن في تلك المنطقة.تم الإبلاغ عن أشكال أخرى من المضايقات وروتممثلة عن المجتمع المدني قصة عن عاملة في المجال الإنساني تعرّضت لمضايقات في الجعيتاوي من قبل رجل طلب منها الدخول إلى شقته أثناء قيامها بعملها.

سوء المعاملة والمضايقة

سردت بعض النساء تجاربهن الخاصة في سياق سوء المعاملة أثناء التدخل. ونقلت رندة من المدور عن أحد العاملين في المجال الإنساني قوله لها: «أنتن شحّاذات وما زلتن تطلبن المزيد؟

نتائج المشاركة في آليات التنسيق

تم وضع آليات للتنسيق بغية تحسين فعالية الإستجابة الإنسانية و ضمان المساءلة والشراكة لتقليل الإزدواجية تأمين الكفاءة في الإغاثة . كشفت بياناتنا عن شكلين رئيسيين للتنسيق أثناء التدخل: التنسيق بين منظمات المجتمع المدني والتنسيق مع الحكومة.

التنسيق بين منظمات المجتمع المدني

وجدنا مبادرات مجزأة للتنسيق بين منظمات المجتمع المدني في شكل أعمال ترميم تكاملية وإحالة القضايا بشكل رئيسي. إستندت أعمال الترميم التكاملية إلى تخصص منظمات المجتمع المدني وتوزيع المهام بطريقة تكاملية. على سبيل المثال،قامت إحدى الجمعيات بإصلاحالأبواب أو النوافذ المحطمة بينما قامتأخرى بطلاء الجدران وتبليط الأرضية. بالنسبة للإحالات،أوضحت ممثلةعن مؤسسة دوائر: «كان الأمر أشبه بإحالة الحالة إلى المنظمات غير الحكومية المتخصصة في نطاق معين. لقد واجهنا هذا في الجلسات النفسية والإجتماعية عندما شعرنا أن بعض المشاركين بحاجة إلى المزيد من الجلسات المركزة لذلك وجهناهم إلى منظمات غير حكومية أخرى تعمل في هذا المضمار.

التنسيق مع الحكومة

كان هناك تنسيق مع بلدية بيروت ومخاتير وبلديات المناطق المتضررة والدفاع المدني لتحديد الإحتياجات وتكييف المساعدات الإنسانية وفقًا لذلك. بالتوازي مع ذلك، قامت منظمات المجتمع المدني بالتنسيق مع الجيش في المقام الأول للوصول إلى المناطق المقسّمة جغرافيًا. وأشادت العديد من منظمات المجتمع المدني بتقسيم المناطق المتضررة من قبل الجيش لتسهيل الإستجابة الإنسانية.

18-https://www.unocha.org/our-work/coordination, accessed May 2, 2021.

نقص ملحوظ في آليات التنسيق

أعربت العديد من المنظمات عن خيبة أملها جرّاءالبيروقراطية التي تستلزم الحصول على إذن من الجيش للوصول إلى المناطق المتضررة. و في معرض ذلك أشار المتحدث بإسم مؤسسة رينيه معوض إلى نقص التنسيق بين جميع أصحاب الشأن في مختلف القطاعات في لبنان ولا سيما الحكومة. ويرى أن نقص التنسيق يرجع إلى عدم وجود إستراتيجية من شأنها حشد الجهود الإنسانية بطريقة مخططة.أدى عدم التنسيق إلى الإزدواجية والتداخل مثل تقديم نفس النوع من المساعدات لنفس السكان المتضررين بشكل متكرر من قبل منظمات المجتمع المدني المختلفة مما أضعف كفاءة التدخل الإنساني .قالت هيام وهي عاملة في المجال الإنساني من بشارة الخوري: «ذهبت للمساعدة منذ اليوم الأول وكنا ننظف المنازل وكانت الفوضى عارمة. لم يكن هناك تنسيق و لم نكن نعرف ماذا نفعل». نختتم بإقتباس من المتحدث بإسم جمعية حلم الذي لخص الوضع على النحو التالي: «... بصراحة كانت الأمور سيئة للغاية لدرجة أنني لا ألومها [منظمات المجتمع المدني] لأن الأمور سيئة للغاية في لبنان لكن بعض الناس لم يتمكنوا من الحصول على أي شيء لأنهم لم يقوموا بتعبئة جميع المعاملات أو لأنهم لا يعرفوا كيفية القيام بذلك.وهذه واحدة من أكثر التداعيات المؤسفة لقلة التنسيق والأهم من ذلك عدم دمج منظمات مثل منظمتنا في المخطط التنظيمي الأكبر»(حلم).

الإزدواجية في مسح وتقييم الإحتياجات

جرت تقييماتكثيرة و متكررةللإحتياجات في وقت واحد على الأرض في أعقاب الإنفجار و هذا يوقظ من جديد أهمية وضع آليات لتقييم الإحتياجات في بلد منكوب بالكوارث. وصفت ممثلة عن لجنة الإنقاذ الدولية تعدّد تقييم الإحتياجات في أعقاب إنفجار مرفأ بيروت بأنه ولّد «إجهاد التقييم». كما أشرنا سابقًا كان الناس في أمس الحاجة إلى المساعدة وليس الى التقييم بينما أجرت منظمات المجتمع المدني والمنظمات الدولية غير الحكومية هذه التقييمات لتحديد الأولويات و التدخل. كان لغياب التنسيق بين منظمات المجتمع المدني على صعيد تداعيات سلبية على الأشخاص المتضررين مما أدى إلى إنعدام الثقة تجاه منظمات المجتمع المدني.

التبرعات المحددة أو المشروطة

كانت الأموال المحددة أو المشروطة سببًا للتضارب في تقديم المساعدات التي قد تستخدم لسد حاجات تغطيها منظمات أخرى. أوضحت المتحدثة بإسم جمعية لبنانيونذلك بالقول : «على سبيل المثال أراد الكثير من المتبرعين توزيع الأدوية فلم نتمكن من رفض طلبهم لأن جميع الناس كانوا بحاجة إلى كل شيء. لقد كانت الكارثة كبيرة «. إضطرت العديد من منظمات المجتمع المدني إلى العمل في وابل من المجالات مما أدى إلى إزدحام في تقديم المساعدات من نفس النوع إلى نفس المجتمعات المتضررة.

المنافسة بين منظمات المجتمع المدني

وقد ذُكر أن المنافسة بين منظمات المجتمع المدني كانت عائقًا أمام التنسيق حيث حاولت العديد منها تحصيل مكانة في المجال الإنساني لتوسيع فرص جمع الأموال من الجهات المانحة. يمكن القول أن التنسيق بين منظمات المجتمع المدني كان مشتتًا وقائمًا على مبادرات مجزأة فورية وعفوية في غياب إستراتيجية وطنية للتدخل الإنساني في أوقات الأزمات. بشكل عام يمكننا التعميم بأمان أن التنسيق بطريقة فعالة من خلال التخطيط الإستراتيجي وبيانات التقييم كان غائبا.

19-Minear, L., U. Chellia, J. Crisp, J. Macinlay and T. Weiss (1992). UN Coordination of the International Humanitarian Response to the Gulf Crisis 1990-1992, Thomas J. Watson Institute for International Studies, accessed April 4, 2021.

الخاتمة والتوصيات

تناول هذا الموجز السياسي المسارات والآليات المعقدة للتدخل في أعقاب الإنفجار مما أثار تساؤلات حول الإنصاف والمساواة في النظام المدني في لبنان. بناءً على البيانات التي تم جمعهامن العمل الميداني نوصي بما يلي:

- إطلاق إتحاد يجمع منظمات المجتمع المدني على مختلف أنواعها وممثلي الحكومة من أجل وضع خطة تنسيق بين الفاعلين في المجال الإنساني للأزمات المستقبلية.

- وضع خطة طوارئ للتدخل الفعال في الأزمات المستقبلية وذلك بالتعاون مع وزارة الشؤون الإجتماعية.

- إنشاء منتدى يجمع بين منظمات المجتمع المدني والحكومة لإشراك بعضهما البعض في القضايا المتعلقة بالإحتياجات والبرامج الإنسانية للبلد مع حرص المنظمات المدنية على عدم إستفادة الدولة من ذلك كي تحد من حركتها و حريتها.

- إنشاء قاعدة بيانات موحّدةتضم معلومات من جميع منظمات المجتمع المدني ومنظمات القطاع الرابع لتوحيد الإحتياجات ونطاق العمل. بالإضافة الى نشر تلك البيانات على مواقع منظمات المجتمع المدني من أجل الشفافية ومشاركة المعلومات والمساءلة.

- التدريب على الإستجابة للطوارئ لإعداد العاملين في المجال الإنساني للتعامل مع الأزمات الإنسانية المعقدة في لبنان.

- إعتبار التدخل الإنساني الشامل وبناء سبل عيش مستدامة بين النساء واللاجئين أولوية. أكدت النساء المشاركات على الحاجة إلى الإعتماد على الذات. قال عامل إنساني من زقاق البلاط: «نريد أن نعمل. لا نريد أن نشحد».

- إنشاء مرصد من قبل منظمات المجتمع المدني ووزارة الشؤون الإجتماعية لتلقّي الشكاوى والتعامل مع المظالم المتعلقة بتوزيع المساعدات على المستضعفين.

نختتم التقرير بجملة منقولة عن سونيا من المدور: «لا أمل لي في لبنان لكنني لن أغادر لبنان سنبقى صامدين. يتطلع موجز السياسة هذا إلى البناء على الحل وإعادة الأمل بين المهمشين.»